

ما طرقت  
وان نذر كوصية او ارث حمل الكلام المكلف على  
الصحة ما امكن هذا ان الفصل ميثاء والا استفسر  
فان مات ولم يستفسر بطل الاقرار ويفرق بينه  
وبين ما قدمته بان ثم قدم السبب الملزم بخلافه  
هنا ما اذا استند لممكن بعد الاقرار ولو على  
الراخي فيصح جز ما كالتالي لطفل واطلق وهو  
لكنه مستند كقولهم **وان كذب القر له بعين**  
**او يدين** فقط و **ترك المال في يده** في صورة الدين  
ولم يطالب بالدين في صورته **في الالف** لا في يده  
تسعى بالملك ظاهر او الاقرار الطاري على عارضه  
الاقرار المقر له فسقط ومن ثم قال العقيدان به بنى  
عليه يد ملك لا مجرد استمطاف وعت الزكريسي  
حرمة وطية الاقراره بتجرمه عليه قال بل ينبغي  
تجرمه جميع التصرفات حتى يرجع ويرد بان  
التعارض المذكور او جب له العمل بدوام الملك  
ظاهر فقط واما باطن المداير فيه على صدقه وعدمه  
ولو طنا وحينئذ فلا يصح ما ذكر ما طلاقه  
فان **رجع القر في حاله تكذيبه** مصدر مضاف  
للمفعول ولو قال **علقت** او تعدت الكذب  
قبل قوله في الاصح بناء على ان صح السابق  
اذ

اذ اقراره بطل اما على مقابله فلا يبطل اما رجوع  
القر له او اقامة بينة به فلا يقبل منه حتى يصدق  
ثانيا لان بغيره عن نفسه بطريق الطابغة وفي  
القر له في طريق الاقرار فكان اضعف **فصل**  
في الصيغة وشرطها لفظا او كتابة ولو من ذائق  
او ابتداء اضرار بالالتزام بحق حينئذ **قوله لزيد**  
على الف فيما اظن او احسن لفظا وفي ما علم او  
اشهد صحيح وقوله ليس لك على سبي ولكن  
لك على الف ذكرهم لم يجب ما بعد لكن المناقضة  
لما قبلها لها وقد يتشكل بان العني ليس لك  
على الا فذكرهم في محاب بان التناقض في تلك  
اظهر وقوله لامرأة الراتز وجبه امس او ليس  
قد تزوجت امس فقال بلى ثم تجدد لم يكن  
ما قاله اقرارا منه على الاصح بل هو استفهام وقوله  
لزيد **كذا صيغة اقرار** لان اللام للملك ثم  
ان كان ذلك معينا لزيد هذا الثوب او خذ به  
فان كان بيده حال الاقرار او انتقل اليه لزمه  
تسليمه لزيد او غيره كله ثوب او الف استرط  
ان يضم اليه شي مما ياتي كعندي او على لانه مجرد  
جز لا يقتضي اللزوم سبي للمخبر وكهذا التفصيل